

## انعكاس ظاهرة الفساد على الاقتصاد الجزائري

### قراءة لأهم مؤشرات الاقتصاد الكلية في الجزائر-

# The reflection of the phenomenon of corruption on the Algerian economy - a reading of the most important macroeconomic indicators in Algeria -

أ.أبو بكر بوسالم

المركز الجامعي البيضا

(الجزائر)

Bakeur87@yahoo.fr

شعشوع أحمد \*

المركز الجامعي ميله

(الجزائر)

chaachoua38@yahoo.com

#### الملخص:

#### معلومات المقال

تعتبر ظاهرة الفساد من بين الظواهر العالمية التي تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي والاجتماعي وتطور الاستثمار الخاص والأجنبي على حد سواء، جاءت هذه الدراسة تحت عنوان انعكاس ظاهرة الفساد على الاقتصاد الجزائري - قراءة لأهم مؤشرات الاقتصاد الكلية في الجزائر- بهدف معرفة آثار ظاهرة الفساد على مؤشرات الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال عرض أهم مؤشرات الاقتصاد الكلية في الجزائر والمتمثلة في معدل نمو الناتج المحلي الخام، معدل البطالة، التضخم خلال الفترة (2001-2017) هذا من جهة، ومن جهة أخرى تم عرض ترتيب الجزائر ضمن مؤشر مدركات الفساد من 2003 حتى 2019. أظهرت النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة أن هناك تنامي لظاهرة الفساد في الجزائر وهذا ما أظهرته منظمة الشفافية الدولية في تقاريرها السنوية، وأن من بين الأسباب التي جعلت الجزائر فاشلة اقتصادياً خاصة في السنوات الأخيرة راجع بنسبة كبيرة إلى الفساد المعشش في قطاعاتها.

تاريخ الإرسال: 21 سبتمبر 2020  
تاريخ القبول: 14 ديسمبر 2020

#### الكلمات المفتاحية:

- ✓ الفساد
- ✓ مؤشرات الاقتصاد الكلية
- ✓ مؤشر مدركات الفساد

#### Abstract :

#### Article info

The phenomenon of corruption is among the global phenomena that negatively affect economic and social growth and the development of private and foreign investment alike. This study came under the title Reflection of the phenomenon of corruption on the Algerian economy - a reading of the most important macroeconomic indicators in Algeria - with the aim of knowing the effects of the phenomenon of corruption on economic indicators Algerian, through a presentation of the most important macroeconomic indicators in Algeria represented in the growth rate of the gross domestic product, the unemployment rate, and inflation during the period (2001-2017) on the one hand, and on the other hand, Algeria's ranking in the Corruption Perceptions Index from 2003 until 2019 was presented.

The results obtained through this study showed that there is a growing phenomenon of corruption in Algeria, and this is what Transparency International has shown in its annual reports, and that among the reasons that have made Algeria an economic failure, especially in recent years, is due to a large extent to the corruption that is endemic in its sectors.

Received 21 September 2020  
Accepted 14 Décembre 2020

#### Keywords:

- ✓ corruption
- ✓ Macroeconomic indicators
- ✓ Corruption Perceptions Index

\* المؤلف المرسل

## مقدمة

يعتبر الفساد ظاهرة عالمية معقدة ومتعدد الأوجه وله أشكال مختلفة كالاختلاس والرشوة وغسيل الأموال تغلغل في نسيج المجتمع وأصبح يهدد الاقتصاد العالمي، حيث قدر البنك الدولي أن الفساد يقضي على 07% من الاقتصاد العالمي سنوياً أي ما يقدر بنحو 2.3 ترليون دولار، لذلك شرعت الدول والعديد من المنظمات الحكومية فوق الوطنية وأنشأت أنظمة واسعة النطاق لمكافحة الفساد وبرامج الدعوة لمكافحة الفساد على سبيل المثال، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مجلس أوروبا، ومنظمة الدول الأمريكية، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة (UN)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وصندوق النقد الدولي (IMF) وأدخل البنك الدولي شروط وسياسات وإجراءات للتعامل مع الفساد، كما نشطت منظمات دولية غير حكومية أخرى في مكافحة الفساد على سبيل المثال، منظمة الشفافية الدولية (TI) التي تتخذ من ألمانيا مقراً لها والتي وفرت قيادة قوية ليس فقط في مجالات البحث والمنشورات ولكن في مجال الدعوة وتوعية الجمهور ضد الفساد.

والجزائر كغيرها من بلدان العالم تعاني من تفشي ظاهرة الفساد مما أثر سلباً على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر، وهذا ما أكدته منظمة الشفافية الدولية في تقريرها السنوي لعام 2019 الذي وضع الجزائر ضمن الدول الأكثر فساداً في العالم.

سنحاول من خلال هذا المقال الذي يحمل عنوان "انعكاس ظاهرة الفساد على الاقتصاد الجزائري"، قراءة لأهم مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر "تسليط الضوء على مجموعة من المفاهيم الخاصة بموضوع الفساد وكيف يؤثر سلباً على مؤشرات الاقتصاد الكلي وذلك من خلال طرح التساؤل التالي:

إشكالية الدراسة: ما هي انعكاسات الفساد بأشكاله على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- عرض المفاهيم المتعلقة بالفساد؛

- معرفة الآثار الاقتصادية لظاهرة الفساد؛

- انعكاسات ظاهرة الفساد على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر؛

أقسام الدراسة: للإجابة على التساؤل المطروح ضمن الإشكالية سنقوم بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية تسبقهما مقدمة وتتبعهم خاتمة وذلك على النحو التالي:

المحور الأول: مفهوم الفساد وأشكاله؛

المحور الثاني: الآثار الاقتصادية لظاهرة الفساد؛

المحور الثاني: تأثير الفساد على الاقتصاد الجزائري؛

## المحور الأول: مفهوم الفساد وأشكاله

موضوع الفساد معقد ومتشعب الجوانب يختلف الباحثون حول كيفية تشخيصه كونه ظاهرة مرفوضة من الجميع ومع هذا الرفض فإنها حالة موجودة ومنتشرة في جميع دول العالم وتصيب جميع المؤسسات مهما كانت طبيعتها ونجد أن من يمارسون الفساد هم أناس بمختلف مستويات الهيكل التنظيمي والمواقع الاجتماعية والسياسية، ولغرض تحديد معني واضح ودقيق وشامل لمفهوم الفساد يتطلب الأمر الإشارة إلى ما يأتي:

**أولاً: تعريف الفساد:** يصعب إيجاد مفهوم موحد للفساد، وهذه الصعوبة ترجع لأسباب عديدة من بينها تعقد ظاهرة الفساد وأسبابها واختلاف مناهج دراستها وتعدد أشكال التعبير عنها وتتنوع خلفية المشاركين في نقاشها وبحثها لذلك أعطيت عدة تعاريف لهذه الظاهرة نذكر منها:

1- **تعريف منظمة الشفافية الدولية:** الفساد بأنه " كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة لنفسه أو جماعته"<sup>1</sup>؛

2- **تعريف البنك الدولي:** سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول علي مكاسب خاصة<sup>2</sup>؛

نلاحظ أن هذين التعريفين السابقين يعتبران أن الفساد يقتصر على القطاع العام دون الخاص فالشواهد المتاحة تشير إلى وجود الفساد ضمن نشاط القطاع الخاص أيضاً خاصة تلك النشاطات التي تضع الدولة قواعد تنظيمية لعملها، وهذا ما جعلنا نبحث عن تعاريف أخرى لظاهرة الفساد.

3- **تعريف صندوق النقد الدولي:** "ينظر إلى الفساد على أنه علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف لاستنتاج الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات علاقة بالآخرين"<sup>3</sup>، من خلال هذا التعريف يصبح الفساد عبارة عن علاقة وسلوك اجتماعي تسعي رموزه إلى انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي فيما يتمثل عند المجتمع المصلحة العامة؛

4- "الفساد هو استغلال الوظيفة العامة والمصادر العامة لتحقيق منافع شخصية أو جماعية بشكل منافي للشرع والأنظمة الرسمية سواء أكان هذا الاستغلال بدافع شخصي من الموظف بذاته أم نتيجة لضغوط يمارسها عليه الأفراد خارج الجهاز الحكومي، وسواءً كان هذا السلوك تم بشكل فردي أو جماعي"<sup>4</sup> الفساد سلوك بيروقراطي منحرف يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطرق غير مشروعة ودون وجه حق كما عرف على أنه مجموعة من الأعمال المخالفة للقوانين والهادفة إلي التأثير بسير الإدارة العامة أو قراراتها أو أنشطتها بهدف الاستفادة المادية المباشرة أو بالانتفاع غير المباشر؛

5- **يعرفه vito tanzi** تعمد مخالفة مبدأ التحفظ. الحرص على تطبيق قواعد العمل في التعامل مع كافة الأطراف بهدف الحصول على مزايا شخصية أو مزايا لذوي الصلة"<sup>5</sup>، حيث أن هذا التعريف يتناول مبدأ التحفظ، الذي يتطلب أن لا تكون للعلاقات الشخصية أو غيرها أي دور في اتخاذ قرار اقتصادي يرتبط بمصالح عدة أطراف؛

ويضع أحد الكتاب عدة تعاريف للفساد تختلف باختلاف النظرة الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية وذلك على النحو التالي:<sup>6</sup>

- 1- **المفهوم الاقتصادي:** ربط الاقتصاديون الفساد بالمرذود الذي يعود على المستفيد، إذاً عرفوه بأنه استعمال السلطة لتحقيق مكاسب خاصة، وهو نفس التعريف الذي استخدمه البنك الدولي في تعريف الفساد؛
- 2- **المفهوم القانوني:** عرف القانون الفساد بأنه انحراف عن الالتزام بالتشريعات والقوانين والأنظمة واللوائح، حيث يعتبر كل خرق للأنظمة القانونية المعمول بها بمثابة فساد؛
- 3- **المفهوم السياسي:** من وجهة نظر الساسة، تصف الفساد إلى مدى شرعية الحاكم ودرجة استبداده، وموقفه من الفساد والفاستدين؛
- 4- **المفهوم الاجتماعي:** يعرف علماء الاجتماع الفساد بأنه انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي المتعارف عليها من قبل المجتمع لتحقيق مآرب خاصة؛

ومن مجمل ما سبق نستنتج: الفساد هو التصرف الذي يؤدي إلى انحراف الموظف عن هدفه الرسمي لصالح أهدافه الخاصة سواء أكان هذا الانحراف مقصوداً أو ناتج عن الإهمال.

ثانياً: **أنواع الفساد:** يعد عدم التوصل إلى تعريف شامل ومتفق عليه للفساد من المعضلات التي تواجه معظم الباحثين في هذا المجال، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب وفي مقدمتها وجود أتماط مختلفة للفساد بتنوع القطاعات والمؤسسات التي يشيع وينتشر فيها، وتختلف باختلاف المتورطين بارتكابها، إضافة إلى دور القيم الأخلاقية والنصوص القانونية السائدة في المجتمعات وتباينها فيما يعد فاسداً من غيره، وبالرغم من تعدد وتنوع أتماط الفساد فإن هناك تداخلاً واضحاً في معظمها وهو ما يظهر جلياً في اختلاف وتفاوت التصنيفات والأنواع التي اعتمدها الدراسات المتعلقة بالفساد، فعلى سبيل المثال هناك من صنف الفساد إلى الأنواع التالية:<sup>7</sup>

- 1- **الفساد السياسي:** عرفت المنظمة الشفافية الدولية الفساد السياسي بأنه: إساءة استخدام سلطة مؤتمنة من قبل المسؤولين سياسيين من أجل مكاسب خاصة بهدف زيادة السلطة أو الثروة ولا يشترط أن يشمل تبادلاً للمال فقط، فقد يتخذ شكل تبادل النفوذ أو منح تفضيل معين ويتمثل الفساد السياسي في الصور التالية:
  - فساد القمة وهو من أخطر أنواع الفساد، وترجع خطورته إلى ارتباطه بقمة الهرم السياسي؛
  - فساد الهيئات التشريعية والتنفيذية؛
  - الفساد السياسي من خلال شراء الأصوات وتزوير الانتخابات، وفساد الأحزاب السياسية وقضايا التمويل؛
- 2- **الفساد الاقتصادي:** ويعني به استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة تتخذ أشكالاً متعددة منها:
  - الحصول على الرشوة أو العمولات من خلال تقديم خدمة؛
  - عرض عقود للمشتريات والخدمة الحكومية أو إفشاء معلومات عن تلك العقود؛
  - المساعدة على التهرب من الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الممارسات؛

3- **لفساد الوظيفي أو الإداري:** وهو عبارة عن انحرافات سلوكية تتم من العاملين تجاه مؤسساتهم، كأن يتخلى العاملون عن القيام بأداء واجباتهم جزئياً أو كلياً مع عدم بذل أي مجهود متوقع منهم، الأمر الذي يؤثر بدوره علي مستوي فاعلية المؤسسة، ومن أمثلة هذا النوع من الفساد مخالفة القوانين، والمحسوبية، والإهمال، وعدم احترام مواعيد الدوام وتحقيق المصالح الشخصية علي حساب المصالح العامة.<sup>8</sup>

4- **الفساد الاجتماعي:** هو مجموعة السلوكيات التي تحطم أو تكسر مجموعة القواعد والتقاليد المعروفة أو المقبولة أو المتوقعة من النظام الاجتماعي السائد بمعنى تلك الأفعال الخارجة عن القيم الإنسانية التي تترسخ بفعل الظروف التاريخية التي تمر بها المجتمعات البشرية، ومن صور الفساد الاجتماعي ما يلي: التفكك الأسري، وانتشار المسكرات والمخدرات، والإخلال بالأمن، وقطع الطريق، والقتل، فهو يشمل جميع الممارسات التي تخالف الآداب العامة و السلوك القويم.

5- **الفساد الثقافي:** هو كل ما يخرج بالأمة عن ثوابتها، ويعمل على تفكيك هويتها، ويمس قيمها، ويتمتع الفساد الثقافي بحصانة ما يسمى (بحرية الرأي) و (حرية الإبداع) رغم أن هذه الحرية لا تمارس إلا لمساس الثوابت العامة، والقيم الاجتماعية.

6- **الفساد البيئي:** هو ما يلحق البيئة من عطل بحيث تفقد وظيفتها الايجابية للبشرية، فالبيئة هي المجال الحيوي الذي يعيش فيه الإنسان، ولقد خلقها الله سبحانه وتعالى في تناسق تام في كافة عناصرها بما يناسب الإنسان بحيث يحي فيها حياة طبيعية، وصحة خالية من الأمراض والأوبئة، فالفساد البيئي يشكل كل تخريب يلحق ضرراً بالتربة أو المياه، أو النبات، أو الهواء.

وهناك من صنف الفساد إلى نوعين هما:

7- الفساد طبقاً للمجال الذي ينشر فيه:

- الفساد العقائدي؛

- الفساد السياسي؛

- الفساد الاقتصادي؛

- الفساد الأخلاقي؛

- الفساد الاجتماعي؛

- الفساد الثقافي؛

8- الفساد طبقاً لأثره: أي الفساد من حيث الحجم.

- الفساد الكبير: وهو الفساد الذي يتركه الوزراء، ورؤساء الدول؛

- الفساد الصغير: وهو فساد الموظفين الصغار وأساسه الحاجة؛

وهناك من رأى تصنيفا مختلفا إذ يقسم الفساد إلى:

9- فساد خارجي: وينقسم إلى قسمين:

- الدفع مقابل الخدمة المشروعة: الخدمة في أصلها مشروعة، ولكن المواطن يقوم بالدفع حتى يتمكن من الحصول على هذه الخدمة؛

- الدفع مقابل الخدمة غير المشروعة: والمواطن يقوم بالدفع للحصول على خدمة غير مشروعة؛

10- فساد داخلي: ويقسم هذا النوع من الفساد إلى خمسة أنواع:

- الاختلاس عن طريق تزيف السجلات؛

- فضائح تعيين الموظفين؛

- الإفراط في إصدار الطوابع الرسمية؛

- تأخير دفع الحوالات؛

كما أن هناك أنماط متعددة ومتنوعة للفساد تتنوع بتنوع المؤسسات والقطاعات التي يستشري بها ورغم تعدد وتنوع هذه الأنماط إلا أنها تتداخل فيما بينها ومن هذه الأنماط:<sup>9</sup>

■ الرشوة: تعرف الرشوة بأنها قيام الموظف بأخذ أو قبول أو طلب مقابل معين له قيمة مادية أو معنوية للقيام بعمل من اختصاصه بحكم وظيفته أو الامتناع عن عمل من اختصاصه لذلك أو للإخلال على أي نحو بمقتضيات واجبات وظيفته.

ويقول (جوان ميرادل) " إن الرشوة صارت من الحقائق الثابتة في الأجهزة الإدارية حيث تعاني كل الإدارات الحكومية والشركات العامة ومكاتب التصدير وإدارات الضرائب من انتشار الرشوة على نطاق واسع، بحيث يمكن القول إن متى أعطيت السلطة لأي موظف سيكون هناك مجال للرشوة، والتي من دونها لا يسير دولا العمل الإداري"<sup>10</sup>

■ التزوير والتزيف.

- التزوير: هو تحسين الشيء ووضعه بخلاف صفته فهو تمويه بالباطل بما يوهم أنه حق؛

- التزيف: كل اصطناع لعملة تقليداً لعملة صحيحة بهدف وضع العملة المزيفة في التداول؛

■ الاختلاس: هو عبث الموظف العام بما أوّمن عليه من مال عام بسبب سلطته الوظيفية ويطلق عليها أحيانا الغلول.

■ الاستيلاء على المال العام: إما بجيازته أو الانتفاع به أيأ كانت قيمته وسوءا كانت هذه القيمة مادية أو معنوية وسواء استولى عليه الموظف بنفسه أو سهل الاستيلاء عليه من غيره.

■ تبديد المال العام من خلال إضاعته وهو من باب خيانة الأمانة، لأن ذلك مال الأمة لا يجوز الإسراف والتلاعب به.

- التبريح من أعمال الوظيفة : وهو من أسوء جرائم الاستغلال الوظيفي ويقصد به استغلال الوظيفة للحصول على ربح أو فائدة وقد يلجأ الموظف إلى ذلك حتى لا يقع تحت طائلة النصوص الجزم للرشوة.
- العمولات مقابل الصفقات والعقود: وهي نسبة معينة من قيمة عقد أو صفقة تجارية يحصل عليها الموظف إما من مقاول أو مورد أو مصدر وذلك لتسهيل عقد الصفقة أو الظفر بها وهكذا تصبح هذه العمولة ثمنا للخيانة والتواطؤ وإعطاء الآخرين ما لا يستحقونه.
- قبول الموظفين الهدايا والإكراميات من أرباب المصالح: وهي من أمط الفساد الشائعة وتهدف إلى استمالة الموظف وإضعاف نفسه ولا تجعله قويا على الحق إذ أنها لن تقدم إليه لو لم يكن في هذه الوظيفة.
- الغش والتدليس: وهو بالنسبة للموظفين عدم بيان الإجراءات وتوضيحها للمراجعين أو العاملين في المنظمة واستلام المعاملات وهي غير مكتملة مما يعوق إنجازها في موعدها.
- الوساطة: كقيام بعض المسؤولين بتعيين أشخاص في الوظائف العامة على أساس القرابة أو الولاء السياسي وذلك على حساب الكفاءة والمساواة في الفرص.
- الابتزاز: وهو صورة أخرى من صور الفساد كأن يقوم المسئول بتكليف بعض الموظفين الذين يعملون معه وتحت إمرته بقضاء حوائجه الخاصة وخدمة أغراضه.
- إفشاء المعلومات السرية: وهي ضرب من ضروب الفساد ويقصد بها عدم المحافظة على أسرار والمعلومات والوثائق التي هي تحت يده بحكم منصبه ووظيفته.
- شراء الأصوات والنفوذ السياسي: تنتشر هذه الظاهرة في الدول التي تدعي الديمقراطية إذ يقبل السياسيون أخذ تبرعات غير قانونية لحمالتهم الانتخابية ومن ثم يستخدمها لشراء ذمم ناخبيهم على أسس فردية.
- التحايل على النظام: بتمويه الحقائق من أجل الحصول على منفعة تؤدي إلى الإضرار بالمصلحة العامة والتعارض مع واجبات الوظيفة.
- التهرب الضريبي: وهو نوعان، الأول : أن يلجأ المكلفون إلى الثغرات القانونية التي تمكنهم من التخلص من الضرائب المستحقة مثل إعطاء الهبات والتبرعات. والثاني: هو أن يخالف فيها الخاضعون للضرائب الأحكام القانونية بوسائل الغش والتزوير والرشاوى للهروب من الضرائب المستحقة عليهم.
- التقصير والإساءة المتعمدة للإدارة: وفي العادة يصدر هذا السلوك من الموظفين الحاقدين على المنظمة أو ليعبروا عن عدم رضاهم عن الإدارة " المنظمة بشكل عام " .
- التسبب الوظيفي: ويعرف بأنه تخلي الموظف عن عمله وانصرافه عن القيام بأداء واجباته جزئياً أو كلياً وعدم بذل الجهد في العمل مما يؤدي إلى عدم انتظام العمل كأن يأتي الموظف من منزله متأخراً.
- التحيز والمحاباة لجماعات أو أفراد دون وجه حق: كأن يقوم مسئول ما بترقية موظف وتنصيبه في مركز متقدم

في الإدارة دون أن يتوفر لديه الكفاءات والمؤهلات المطلوبة لأشغال هذه الوظيفة مع أن هناك أناساً أحقّ منهم بدافع الكفاءة والخبرة.

- تسهيل عمليات غسل الأموال: وذلك بإخفاء الطبيعة الحقيقية لمصدر الأموال بهدف جعلها تظهر بمظهر أموال متأتية من أنشطة مشروعة.
- استغلال الموظفين للسلطة والنفوذ: لتحقيق أغراض شخصية لهم أو لأقربائهم خلافاً لما يتفق مع المصلحة العامة.

## المحور الثاني: الآثار الاقتصادية لظاهرة الفساد

أشار تقرير للأمم المتحدة عن الفساد إلى أن التأثير السلبي للفساد على التنمية يعد من القضايا التي لم تتناولها أقلام كثيرة، وأكد التقرير على حقيقة كون الفساد بمثابة وباء يعوق التنمية الاقتصادية ويدمر العلاقات الاجتماعية ويعوق الاستثمارات الخاصة بالبنية التحتية والمؤسسية والخدمات الاجتماعية، علاوةً على ذلك فإن الفساد يخلق البيئة المواتية للإجهاد أي تطور ديمقراطي عن طريق سيادة الغموض والعشوائية وانهميار القيم الأخلاقية، وأوجز التقرير نتائج الفساد كالتالي:<sup>11</sup>

- خفض معدلات النمو الاقتصادي؛
- طرد الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- نقص الموارد الحكومية؛
- سوء تخصيص الموارد النادرة؛
- انتشار الظلم وغياب الدولة؛
- ترهل الإدارة الحكومية وعدم فعاليتها؛

**1- التأثير في النمو الاقتصادي:** إن وجود الفساد الإداري والمالي قي أي بنية يعمل على إضعاف النمو الاقتصادي ويخفض حوافز الاستثمار، خاصة في الحالات التي تُطلب فيها الرشاوى من أصحاب المشروعات قبل بدأ مشاريعهم، أو يطلب الموظفون المرتشون بعد ذلك نصيباً من عوائد الاستثمار، يعمل الفساد باعتباره ضريبة وإن كانت ذات طبيعة ضارة بشكل خاص ويهبط الفساد بجودة الخدمات العامة وتخفيض في عوائد الضريبة، حيث تشير كثير من الدراسات النظرية والتطبيقية بأن الفساد الإداري والمالي له آثار سلبية على النمو الاقتصادي حيث أن خفض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي سيؤدي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي.<sup>12</sup>

**2- تفاقم وعجز الموازنة العامة:** يعمل الفساد على تقليل الإيرادات العامة، ويزيد النفقات العامة وذلك من خلال التهرب الضريبي، أو الحصول على إعفاءات ضريبية، كما يزيد من تكلفة بناء وتشغيل المشروعات العامة، مما يؤثر سلباً على الموازنة العامة للدولة.

**3- أثر الفساد في تشويهه بنية الإنفاق الحكومي:** يؤدي الفساد إلى تقليل الإيرادات العامة ويزيد من الإنفاق العام في نفس الوقت، وذلك من خلال التهرب الضريبي والحصول على إعفاءات ضريبية غير مشروعة، كما يزيد الفساد من تكاليف إنجاز المشاريع العامة وإدارتها ويضعف الفساد المالي من فاعلية الضريبة كأداة لتوجيه النشاط الاقتصادي ومكافحة التضخم.

وفي دراسة منهجية عن تأثير الفساد على المالية العامة للحكومة، قام بما (Tanzi et Davoodi 1977) توصل فيها إلى النتائج التالية: <sup>13</sup>

- يؤدي الفساد إلى زيادة حجم الاستثمارات العامة على حساب الاستثمارات الخاصة لكون العديد من بنود الإنفاق العام طبيعة لكبار المسؤولين في الحصول على رشاوى؛  
- يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيداً عن التشغيل والصيانة اللازمة من أجل الإنفاق على معدات جديدة؛

- يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيداً عن حاجة الصحة والتعليم للتمويل لأن هذه النفقات بالمقارنة مع نفقات المشاريع الأخرى هي أقل سهولة على المسؤولين في انتزاع الربح؛

- يقلل الفساد من إنتاجية الاستثمارات العامة والبنية التحتية للبلد؛

**4- سوء توزيع الدخل الوطني:** حيث تحدث انحرافات شديدة في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع خاصة تراجع دخول الطبقات الوسطى والدنيا بالموازاة مع استئثار الطبقة العليا بالجزء الأكبر من الدخل، مما يؤدي إلى تزايد الغضب والتوتر الاجتماعي وارتفاع الميل نحو الانحراف، هذا أن سوء توزيع الدخل بين أفراد المجتمع ليس له فقط آثار اقتصادية على القدرة الشرائية بل يتعداه إلى حدوث مشاكل اجتماعية تعصف في البداية بتفكيك الأسر وقد يتعداه إلى تفكيك الأنظمة الحاكمة مثل ما حدث في بعض دول العالم؛

**5- آثار الفساد على الادخار المحلي والاستثمار:** تؤثر ممارسات الفساد الإداري والمالي سلباً على الادخار والاستثمار، فبالنسبة للادخار يؤدي تهريب رأس المال الوطني إلى الخارج والتحويلات النقدية إلى البنوك الأجنبية إلى تسرب جزء من الدخل الوطني ومن ثم انخفاض معدل الادخار وبالتالي عجزه عن الوفاء باحتياجات الاستثمار، وفي نفس الوقت تتزايد معدلات الاستهلاك دون حدوث زيادة مماثلة في حجم الإنتاج الوطني، وقد تلجأ الدولة من أجل تعويض هذا النقص في الادخار المحلي الموجه للاستثمار إلى التوجه للاقتراض الأجنبي متحملة تبعات شروط القروض الأجنبية؛

**6- آثار الفساد على قيمة العملة الوطنية:** حيث يؤثر الفساد على قيمة العملة الوطنية وبالتالي سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية، فعندما تخرج الأموال غير المشروعة إلى الخارج بغية غسلها لتوجيه أصحابها إلى استبدال العملة الوطنية بالعملة الأجنبية مما يؤدي في الأخير إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية، كذلك يترتب على هذا

استنزاف احتياطي الدولة من العملات الأجنبية مما يجعل الحكومة ترفع من سعر الفائدة للحفاظ على المدخرات الوطنية؛

### المحور الثالث: تأثير الفساد على الاقتصاد الجزائري

إن الفساد داخل النظام الجزائري ليس وليد اليوم، وإنما نتيجة تراكم سنوات من فشل مؤسسات الدولة في أداء مهمتها في خدمة المواطن باعتباره هدف للتنمية، وأدت السياسات التي اتبعتها النظام الجزائري إلى غياب المساءلة وانعدام الشفافية والنزاهة مما ساهم في تكريس ظاهرة الفساد في كل شيء، فقد تم تصنيف الجزائر ضمن الدول الأكثر فساداً في العالم حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية.

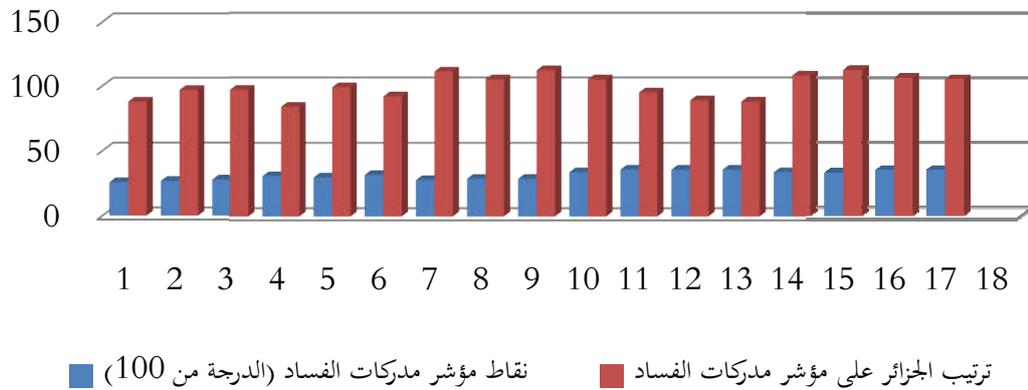
أولاً: ظاهرة الفساد في الجزائر: أكدت منظمة "الشفافية الدولية" في تقريرها السنوي للعام 2019 المتضمن مؤشر الفساد في العالم أن الجزائر احتلت المرتبة 106 من بين 180 دولة شملها التصنيف وهي متدنية، باعتبارها وضعت في النصف الأخير من السلم المتضمن البلدان التي ينتشر فيها الفساد حتى بالنسبة للدول العربية، فقد جاءت الجزائر في المرتبة العاشرة من سلم يتكون من 18 دولة، الجدول الموالي يوضح لنا ترتيب الجزائر ضمن مؤشر مدركات الفساد للفترة (2003-2019).

الجدول رقم (01) ترتيب الجزائر ضمن مؤشر مدركات الفساد

السنة	نقاط مؤشر مدركات الفساد (الدرجة من 100)	عدد الدول المشاركة في مؤشر مدركات الفساد	ترتيب الجزائر على مؤشر مدركات الفساد
2003	26	133	88
2004	27	146	97
2005	28	159	97
2006	31	163	84
2007	30	180	99
2008	32	180	92
2009	28	180	111
2010	29	178	105
2011	29	183	112
2012	34	174	105
2013	36	177	95
2014	36	175	89
2015	36	175	88
2016	34	176	108
2017	33	180	112
2018	35	180	106
2019	35	180	105

المصدر: تم تجميع معطيات هذا الجدول من طرف الطالب بناء على مؤشرات مدركات الفساد (2003-2019).

## ترتيب الجزائر ضمن مؤشر مدركات الفساد



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01).

من الجدول يتضح لنا أن الجزائر توجد ضمن البلدان المتأخرة في مجال محاربة ظاهرة الفساد ففي سنة 2003 حصلت على درجة سيئة قدرت ب 26 واحتلت بذلك المرتبة 88 عالميا من بين 133 دولة شملها المسح ويرجع ذلك لتفشي الرشوة والفساد بشكل كبير، ثم عرفت تحسنا طفيفا في الترتيب من حيث درجة الفساد في السنوات 2004، 2005، 2006 مقارنة بعدد الدول التي شملها المسح حيث حصلت على درجة 31 في 2006 واحتلت بذلك المرتبة 84 من بين 163 دولة وهي أحسن رتبة حصلت عليها الجزائر حتى وقتنا الحالي ويرجع ذلك للإجراءات القانونية التي اتخذتها الجزائر في هذه الفترة للوقاية من الفساد بإصدارها لقانون رقم 06/01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومحاربه، وفي سنة 2007 تدرج ترتيب الجزائر ب 15 نقطة على 2006، حيث حصلت على الرتبة 99 من أصل 180 دولة وهذا يعني أن الدولة تتخبط في الفساد، وفي سنة 2008 عرفت تحسنا طفيفا في درجة ورتبة الفساد حيث حصلت على درجة 32 من 100 درجات ورتبة 92 من 180 دولة سمحت هذه الدرجة للجزائر من الخروج من المربع الأسود الذي يضم مجموعة البلدان الأكثر فسادا في العالم (الدول التي تحصل على أقل من 30 درجة من 100 درجات)، للتراجع بشكل كبير في 2009 حيث أصبحت ترتب من الدول الأكثر فسادا في العالم بحصولها على درجة سيئة قدرت ب 28 ورتبة 111 من بين 180 دولة شملها المسح، وفي سنتي 2010 و2011 حافظت الجزائر على نفس مؤشرات الفساد والرشوة حيث حصلت على درجة 29 والرتبة 105 من بين 178 دولة سنة 2010، وتراجعت في 2011 إلى الرتبة 112 من بين 183 دولة، وفي سنة 2012 حصلت على 34 درجة من أصل 100 درجة وعلى الترتيب 105 من 174 دولة، وفي السنوات 2013-2014-2015 بقيت الجزائر في نفس المستوي في الدرجات حيث تحصلت على الدرجة 36، وتحصلت على المرتبة 95 سنة 2013 من 177 دولة وعلى المرتبة 89 سنة 2014 من 175 دولة، وعلى المرتبة 88 سنة 2015 من 175 دولة أيضا، وفي سنة 2016 تراجعت الجزائر حيث فقدت 20 درجة لعام 2015 بعدما كانت في المرتبة 88 عالميا أصبحت في المرتبة 108 من 176 دولة شملها المسح وفي درجة 34 من 100 درجة، للتراجع مرة أخرى إلى المرتبة

112 من أصل 180 دولة شملها المسح في سنة 2017 وفي درجة 33، أما سنة 2018 و2019 فحافظت الجزائر على

انعكاس ظاهرة الفساد على الاقتصاد الجزائري  
-قراءة لأهم مؤشرات الاقتصاد الكلية في الجزائر-

نفس درجة الفساد 35 درجة وبترتيب 106 و105 على التوالي، الشيء الذي يوضح بأن الجزائر على مر 17 سنة بقيت تقريبا تتأرجح بين نفس المراتب ما يفسر أن الجزائر ما زالت تعرف مستويات مرتفعة لمختلف ظواهر الفساد، يمكن القول أن الصورة العامة لأداء الجزائر في مؤشر مدركات الفساد غير جيدة وغير مشجعة على الإطلاق، إذ تحتل مراتب متدنية وحاد سيئة وهو ما يعني في نظر واضعي هذا المؤشر ومن يطلع عليه من رجال أعمال ومستثمرين أن النظام العام في الجزائر يشجع على الفساد والرشوة وإقصاء المنافسة الشريفة ويمنع انتقال وتداول المعلومات، ويرجع ذلك إلى عدم فعالية وحدوى الإصلاحات الحكومية في تحسين الصورة الجزائر عالميا من حيث الشفافية والنزاهة وهذه النتائج تتطلب تحرك جدي من قبل الحكومة للقيام بإصلاحات واسعة وجديّة من أجل الرفع من تنافسية الجزائر في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومواصلة المشاريع التنموية المختلفة.

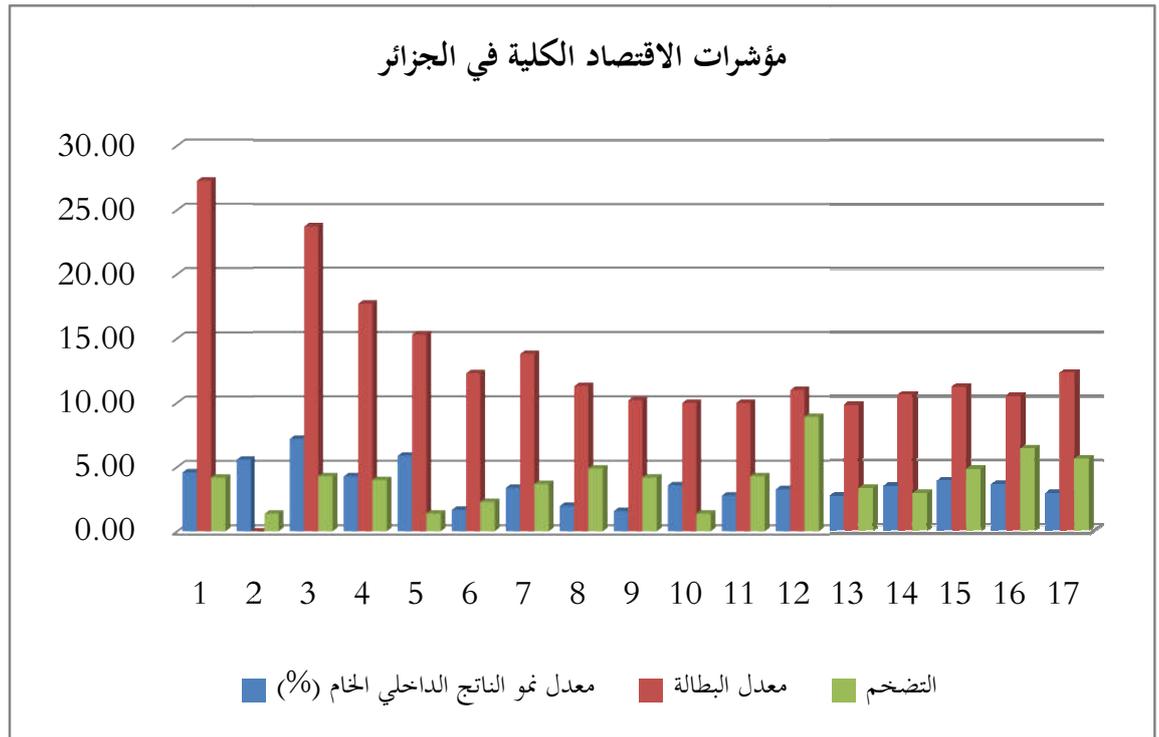
ثانياً: مؤشرات الاقتصاد الكلية في الجزائر: يُصنّف الاقتصاد الجزائري ضمن قائمة الاقتصاديات الغنية ولكن معظم عائداته تذهب إلى جيوب الفاسدين، فالجزائر تعتمد على النفط والغاز كسلعتين استراتيجيتين تنتجهما فهي رابع مصدر للغاز الطبيعي في العالم وثالث منتج للنفط بأفريقيا، ويشكل النفط والغاز قرابة 98 في المئة من إيرادات الصادرات و70 في المئة من العائدات العمومية ونحو 40 في المئة من الناتج الداخلي الخام للبلاد، لكنه لا يوظّف فيه سوى 2 في المئة من اليد العاملة، الجدول رقم (02) يوضح لنا أهم مؤشرات الاقتصاد الكلية في الجزائر خلال الفترة (2001-2017).

الجدول رقم (02) مؤشرات الاقتصاد الكلية في الجزائر للفترة (2001-2017)

السنوات	الموارد المالية النفطية (مليار د.ج)	معدل نمو الناتج الداخلي الخام (%)	معدل البطالة	التضخم
2001	1.001.4	4.61	27.3	4.20
2002	1.007.9	5.60	-	1.40
2003	1.350.0	7.20	23.7	4.30
2004	1.570.9	4.30	17.7	4.00
2005	2.352.7	5.90	15.3	1.40
2006	2.779.0	1.70	12.3	2.30
2007	2.796.8	3.40	13.8	3.70
2008	4.088.6	2.00	11.3	4.90
2009	2.412.7	1.60	10.2	4.20
2010	2.905.5	3.60	10.0	1.40
2011	3.979.7	2.80	10.0	4.30
2012	4.184.3	3.30	11.0	8.90
2013	3.678.1	2.70	9.80	3.30
2014	3.388.4	3.47	10.6	2.90
2015	2.373.5	3.90	11.2	4.80
2016	1.781.3	3.60	10.5	6.40
2017	2.372.5	2.90	12.3	5.60

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2002، 2006، 2011، 2016، 2017.

## مؤشرات الاقتصاد الكلية في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02).

في قراءة للجدول رقم (02) نلاحظ:

■ تذبذب في الموارد المالية النفطية حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2012 بقيمة قدرها 4.184.3 مليار دينار جزائري وأدنى قيمة لها سنة 2001 بقيمة 1.001.4 مليار دينار هذا التذبذب سببه الارتفاع والانخفاض في سعر البرميل خلال هذه الفترة، وباعتبار الإيرادات العامة للدولة في الجزائر تعتمد بنسبة أكثر من 50% على الموارد المتأتية من المحروقات فنقول أن اقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي؛

■ معدل نمو الناتج الداخلي الخام موجب لكنه ضعيف مقارنة بما يتم ضخه في الاقتصاد الجزائري، حيث بلغت أعلى قيمة له سنة 2003 بمعدل 7.20 ويعتبر أعلى معدل شهدته الاقتصاد الوطني ويرجع هذا المعدل إلى الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، وأدنى قيمة له سنة 2009 بمعدل 1.60 ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع الطلب العالمي على النفط؛

■ يشير الجدول السابق أن معدلات البطالة مرتفعة نسبياً حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2001 بمعدل 27.3 ويرجع هذا الارتفاع في معدل البطالة إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعيشها الجزائر من قبل، وأدنى قيمة لها سنة 2013 بمعدل 9.80 ويرجع هذا الانخفاض في معدلات البطالة إلى انطلاق الجزائر في تطبيق البرامج التنموية الخماسية؛

كما يشير نفس الجدول إلى ارتفاع معدل التضخم حيث بلغ أعلى قيمة له سنة 2012 بمعدل 8.90 وأدنى قيمة له 1.40 هذا الارتفاع في معدل التضخم يرجع إلى ضعف السياسة النقدية في الجزائر؛

#### الخاتمة:

طغت ظاهرة الفساد على الحياة العامة في الجزائر وزاد من انتشارها اعتماد الجزائر على المحروقات ومعها زيادة فاتورة الواردات ونقص في التنوع الاقتصادي الذي يعتبر الحلقة الضعيفة في اقتصاد البلاد، لذا تعد مسألة مكافحة الفساد أولوية في الظرف الراهن المتميز بوضع برنامج كبير لدعم النمو الاقتصادي والذي خصص لتهيئة البنية التحتية وأنجاز مشاريع هامة في قطاع الأشغال العمومية والبناء، الأمر الذي يستدعي مزيداً من الحرص على أن تتم الصفقات العمومية في ظل الشفافية التامة ووجود أجهزة مراقبة تنفيذ المشاريع ومحاربة كل أشكال الفساد من خلال وضع إستراتيجية طويلة المدى يشارك فيها الجميع من حكومة وإدارات عمومية ومجتمع الأعمال ووسائل الإعلام ومجتمع مدني كل على مستواه، لأن مسألة الفساد مسألة معقدة فمكافحتها تتم وفقاً لجهود جماعية وليست فردية. إن النجاح في تجسيد هذه المشاريع والتحكم في مصادر الفساد من شأنه أن يحسن نظرة المجتمع الدولي لمناخ الأعمال في الجزائر ويسمح بجذب الاستثمارات الأجنبية الأمر الذي يسمح بتحقيق تنمية حقيقية مستدامة.

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- استقرار الاقتصاد الجزائري على المدى المتوسط أضحى مرتبطاً بتذبذب أسعار النفط؛
  - ضعف تنوع الاقتصاد الجزائري؛
  - تنامي ظاهرة الفساد في الجزائر وهذا من خلال ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد أثر سلباً على مؤسسات الدولة؛
  - زيادة نسبة البطالة والفقر بسبب توجيه رؤوس الأموال العامة إلى مشاريع ليست ذات أولوية ملحة، أو تهريب الأموال خارج الدولة؛
  - مؤشرات الاقتصاد الكلية في الجزائر ضعيفة خلال فترة الدراسة؛
  - الارتفاع في معدل التضخم في الجزائر سببه ضعف السياسة النقدية في الجزائر؛
- التوصيات:** بعد استعراضنا لأهم نتائج الدراسة نقترح في ما يلي بعض الاقتراحات التي نراها ضرورية وتسهم بشكل أو بآخر في التخفيف من حدة الفساد في بلادنا:
- اعتماد الشفافية والمساءلة والرقابة كأدوات مهمة لكبح الفساد والقضاء عليه؛

- إعطاء الموظف الحكومي أجراً وامتيازات تغنيه عن الطمع واللحجء إلى ممارسات غير قانونية لتعظيم دخله، ما يعني أننا نضمن له التحصين المادي والمعنوي دعماً لنزاهته؛
- وضع إستراتيجية طويلة المدى يشارك فيها الجميع من حكومة وإدارات عمومية ومجتمع الأعمال ووسائل الإعلام ومجتمع مدني كل على مستواه لمكافحة ظاهرة الفساد؛

### الهوامش:

- 1: بن رجم محمد خميسي - حليمي حكيمة مداخلة بعنوان " الفساد المالي والإداري لظاهرة غسيل الأموال وانتشارها"، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 06-07 ماي 2012.
- 2: بوريس بيجو فيتشن، "أراء في الفساد .. الأسباب والنتائج"، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، 2004، ص 23.
- 3: عز الدين بن تركي-منصف شرقي " الفساد الإداري أسبابه وطرق مكافحته - إشارة لتجارب بعض الدول"، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 06-07 ماي 2012.
- 4: محمد علي إبراهيم الخصب، "الفساد الإداري والمالي وسبل مكافحته"، الملتقى العربي الثالث، المملكة المغربية، مايو 2008 ص 142.
- 5: بوريس بيجو فيتشن، مرجع سبق ذكره، ص 23.
- 6: أحمد صلاح عطية" أصول المراجعة الحكومية وتطبيقاتها في المنظمات العربية " الإسكندرية، 2008، ص 202.
- 7: محمود محمد معايرة، " الفساد الإداري و علاجه في الشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة بالقانون الإداري"، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الأردن، 2011، ص 80.
- 8: عبد القوي بن لطيف الله علي جميل، " أنماط الفساد وآليات مكافحته في القطاعات الحكومية بالجمهورية اليمنية"، أطروحة دكتوراة، الرياض، 2013، ص 25.
- 9 : محمد علي إبراهيم الخصب ، مرجع سبق ذكره، ص 23.
- 10: إبراهيم توهامي - ليتيم ناجي، " قراءة تحليلية في مضامين وأبعاد ودلالات الفساد الإداري في المؤسسات العمومية الجزائرية"، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 06-07 ماي 2012.
- 11 : أحمد صلاح عطية، مرجع سبق ذكره، ص 202.
- 12: كايد كريم الركييات، "الفساد الإداري والمالي مفهومه أثاره وطرق قياسه وجهود مكافحته " دار الأيام، الأردن، 2014، ص 56.
- 13: أحمد صلاح عطية، مرجع سبق ذكره، ص 202.

## المصادر والمراجع:

- 1- بن رجم محمد خميسي - حللمي حكيمة مداخلة بعنوان " الفساد المالي والإداري لظاهرة غسيل الأموال وانتشارها " الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 06-07 ماي 2012.
- 2- بوريس بيجو فيتشن، "أراء في الفساد .. الأسباب والنتائج"، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، 2004. 3- عز الدين بن تركي-منصف شرفي " الفساد الإداري أسبابه وطرق مكافحته - إشارة لتجارب بعض الدول"، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 06-07 ماي 2012.
- 3- محمد على إبراهيم الخصب، "الفساد الإداري والمالي وسبل مكافحته"، الملتقى العربي الثالث، المملكة المغربية، مايو 2008.
- 4- أحمد صلاح عطية " أصول المراجعة الحكومية وتطبيقاتها في المنظمات العربية " الإسكندرية، 2008.
- 5- محمود محمد معبرة، " الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة بالقانون الإداري"، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الأردن، 2011.
- عبد القوي بن لطيف الله علي جميل، " أنماط الفساد وآليات مكافحته في القطاعات الحكومية بالجمهورية اليمنية"، أطروحة دكتوراه، الرياض، 2013.
- 6- إبراهيم توهامي - ليتيم ناجي، " قراءة تحليلية في مضامين و أبعاد ودلالات الفساد الإداري في المؤسسات العمومية الجزائرية"، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 06-07 ماي 2012.
- 7- كايد كريم الركيبات، "الفساد الإداري والمالي مفهومه أثاره وطرق قياسه وجهود مكافحته " دار الأيام، الأردن، 2014.